وإذ تلاحظ أن البرنامج قد استعرضه كل من لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي ، في دورتها السابعة والعشرين ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ،

وقد نظرت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢١/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ وتوصيات لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ،

وإذ تعترف بقيمة المعونة الغذائية المتعددة الأطراف التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي وباستمرار الحاجة إليها ، سواء في شكل استثمارات رأسمالية أو تلبية للاحتياجات الغذائية الطارئة ،

١ ـ تحدد للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ رقماً مستهدفاً للتبرعات المعلنة لبرنامج الأغذية العالمي قدره ١,٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة تشمل مبالغ نقدية و/أو خدمات لايقل مجموعها عن ثلث هذا الرقم ، وتعرب عن أملها في زيادة هذه الموارد بمساهمات إضافية كبيرة من المصادر الأخرى نظراً للحجم المتوقع من طلبات المشروعات الصالحة وقدرة البرنامج على العمل على مستوى أعلى من ذلك ؛

٢ ـ تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء والأعضاء المنتسبين في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمات المانحة المناسبة على بذل كل جهد ممكن ضماناً لبلوغ هذا الرقم المستهدف بكامله ؛

٣ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يعقد ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، مؤتمراً لإعلان التبرعات في مقر الأمم المتحدة في أوائل عام ١٩٩٠ لأجل هذا الغرض .

الجلسة العامة ٨٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٢٣١/٤٤ ـ تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٥/٤٢

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٦٥/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بالصيغة المعتمد بها ، المتعلق بالأمن الاقتصادي الدولي ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن المسألة [١٢٦] ،

وإذ تؤكد على الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة وعلى اهتمام الدول الأعضاء فيها بتعزيز التعاون الدولي لكفالة التنمية المطردة ، ولاسيما في البلدان النامية ، والنمو المتوازن في الاقتصاد العالمي ،

١ ـ تلاحظ مع التقدير الأعمال التي يقوم بها الأمين العام بشأن هذا الموضوع ؛

٢ ـ تدرك أن المناقشات التي جرت بشأن هذا الموضوع قد أسهمت في زيادة التفهم المشترك للتكافل الاقتصادي ، وأدت دوراً مفيداً في الجهود المبذولة على نحو متواصل لزيادة كفاءة وفعالية أنشطة الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي ، وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في الشؤون الاقتصادية الدولية لصالح جميع البلدان ، لاسيما البلدان النامية ؛

٣ ـ تؤكد أن الحوار العالمي والبنّاء والشامل الرامي إلى تنشيط النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي ، لاسيما تنمية البلدان النامية ، ضروري لإيجاد نهوج فعّالة وتعاونية لتناول المسائل الاقتصادية الدولية ؛

٤ ـ تدعو الهيئات والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى أن تضع في الاعتبار في الأنشطة التي تضطلع بها حالياً ، كلٌ وفقاً لولايته ، النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام [١٢٦] ؛

٥ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في اعتباره عند إعداد تقريره للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية .

الجلسة العامة ٨٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٢٣٢/٤٤ ـ اتجاهات نقل الموارد إلى البلدان النامية ومنها وأثره على النمو الاقتصادي والتنمية المطردة في تلك البلدان

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي الرامي إلى حل مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية ، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بمشاكل الديون الخارجية ، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية والبحث عن حل دائم لمشاكل الديون ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٩٧/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، بشأن تحقيق الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية ،

وإذ تشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٠/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ بشأن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو ، وتحيط علماً بقرار المجلس ١١٢/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية وأثره على نموها الاقتصادي وتنميتها ،

(١٢٦) A/44/217 - E/1989/56

وإذ تدرك أن الانحدار الواضح في تدفق الموارد ، والمديونية الخارجية الشديدة ، وتردي معدلات التبادل التجاري ، والانخفاض الطويل الأجل في أسعار السلع الأساسية ، واستمرار الحمائية والتدابير التجارية الأخرى ، أدت إلى نقل صاف للموارد من البلدان النامية ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن هذه الظاهرة لاتزال تساهم في حرمان البلدان النامية المتأثرة من الموارد اللازمة للنمو الاقتصادي والتنمية المطردة ، وربما تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي ،

وإذ تضع في اعتبارها أنه نظراً للاختلالات الهيكلية المستمرة التي تعتري الاقتصاد العالمي ، لاتزال البلدان النامية تواجه مشاكل رئيسية في مجالات النقد والمالية وتدفق الموارد والتجارة والسلع الأساسية والديون الخارجية ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن اتجاه نقل الموارد الصافي يبين الحاجة الماسة لكي تعمل جميع البلدان بشكل متضافر من أجل معالجة هذه المشكلة ضماناً لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية المطردة في البلدان النامية ،

١ ـ تحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير ملموسة لضمان توفر موارد كافية لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية المطردة في البلدان النامية ، مع أخذ التوصيات التالية في الاعتبار :

(أ) ينبغي لحكومات البلدان المتقدمة النمو تعزيز التدفق الوافي من الموارد للبلدان النامية ، وينبغي للبلدان المانحة زيادة معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية لتصل بأسرع ما يمكن إلى الأهداف المتفق عليها دولياً ؛

(ب) ينبغي اتخاذ تدابير اقتصادية على الصعيد الوطني ، عند الاقتضاء ، تساعد على تكوين رأس المال في البلدان النامية التي تواجه نقصاً في المدخرات وفي تدفق الموارد الخارجية ؛

(ج) للتغلب على مشكلة المديونية الخارجية المزمنة للبلدان النامية ، ينبغي ، في جملة أمور ، إجراء تخفيض ، حسب الاقتضاء ، في رصيد وخدمة الدين ، على أن يكون هذا التخفيض من الكبر بحيث يساهم في تحقيق الهدف المتمثل في استئناف النمو النشط والتنمية المطردة في البلدان النامية المدينة ؛

(د) ينبغي لحكومات البلدان الأعضاء في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تضمن أن يكون لدى هذه المؤسسات مستوى ملائم من الموارد لتنفيذ ولاياتها بالكامل بقصد المساهمة في تلبية احتياجات وطلبات البرامج الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية في إطار نهج يتفق مع الأهداف الاجتماعية ـ الاقتصادية وأولويات النمو والتنمية في تلك البلدان ؛

(هـ) ينبغي تكثيف الجهود التي تبذلها البلدان الصناعية لمواصلة التكيف الهيكلي مع الحفاظ على قوة توسّعها ، وخفض معدلات التضخم أو احتوائها ، ووضع مزيج من السياسات الضريبية والنقدية يساعد على خفض معدلات الفائدة ويهيىء بالتالي مناخاً اقتصادياً دولياً أكثر مواتاة ؛

(و) ينبغي لجميع الحكومات العمل من أجل نظام تجاري دولي أكثر انفتاحاً يحسن بشكل خاص من وصول منتجات صادرات البلدان النامية ، ولاسيما في إطار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي بدأت في أثناء الدورة الاستثنائية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، المعقودة في بونتا دل إستي ، أوروغواي ، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ؛

٢ ـ توصي مجلس التجارة والتنمية بأن ينظر ملياً في مسألة نقل الموارد من البلدان النامية وإليها خلال دورته السابعة والثلاثين ؛

٣ ـ تدعو اللجنة الوزارية المشتركة التابعة لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمعنية بنقل موارد حقيقية إلى البلدان النامية إلى أن تواصل عملها وتمعن النظر في نقل الموارد من البلدان النامية وإليها ؛

٤ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ١ من هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين .

الجلسة العامة ٨٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/٢٣٣ ـ الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتها

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤٣/١٥ المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، والقرارات الأخرى ذات الصلة ، وإعلان لندن بشأن الوقاية من الإيدز ، الذي أصدره اجتماع القمة العالمي لوزراء الصحة المعني بالبرامج المخصصة للوقاية من الإيدز في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (١٢٧) ، وتحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٨/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وقرارات جمعية الصحة العالمية ج ص ع ٤٢ - ٢٠ المؤرخ في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٩ ، و ج ص ع ٤٢ - ٣٣ و ج ص ع ٤٢ - ٣٤ المؤرخين في ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ (١٢٨) ، ومناقشات المؤتمر الدولي الخامس المعني بالإيدز ، المعقود في مونتريال ، كندا ، في الفترة من ٤ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ،

وإذ تعترف بما لمنظمة الصحة العالمية من قيادة راسخة في التوجيه والتنسيق في مجال التثقيف بشأن الإيدز والوقاية منه ومكافحته والبحوث المتعلقة به ،

---

(١٢٧) A/43/341-E/1988/80 ، المرفق ، التذييل الأول .

(١٢٨) انظر : منظمة الصحة العالمية ، جمعية الصحة العالمية الثانية والأربعون ، جنيف ، ٨ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ ، القرارات والمقررات ، المرفقات (WHA42/1989/REC/1) .